عقد قسمة و اتفاق

انه في يوم الأربعاء الموافق للعشرين من نوفمبر عام 2024 ميلادية بناحية مطوبس عمور الشيخ حرر هذا العقد بين أطرفه كل من:

أولًا: الحمد منتصر محمد نافع ـ بطاقة رقم

قومى طرف أول

ثانیا : أیمن منتصر محمد نافع - بطاقة رقم

قومي طرف ثاني

ثالثاً : أمير منتصر محمد نافع - بطاقة رقم

قومى طرف ثالث

رابعاً: منى منتصر محمد نافع ـ بطاقة رقم قومى طرف رابع

المقيمون بمطويس مركز مطوبس محافظة كفر الشيخ أقر الأطراف جميعهم بأهليتهم القانونية للتعاقد والتنازل والتصالح وكافة التصرفات الفعلية و القانونية و اتفقوا على ما يلى : -

المتقاسمون جميعاً هم ورثة والدهم المرحوم / منتصر محمد عبدالواحد نافع ، وكذا والدتهم المرحومة/ مجده كامل محمود الشيخ ، وحيث ترك مورثهم المرحوم / منتصر محمد عبدالواحد نافع عقاراً كائناً بشارع بورسعيد — بندر مطوبس — مركز مطوبس — كفرالشيخ مكون من دور أرضي مكون من محلين بالواجهة وشقة خلفية وكذا أربعة أدوار علوية الدور الأول علوى عبارة عن شقتين وباقي الأدوار كل دور شقة واحدة ، وقام الطرف الأول ببناء الدور الخامس على حسابه الخاص والعقار جميعه محدد بحدود أربعة هي كالأتي :

الحد البحرى: أرض فضاء ملك محمد مختار محمود نافع وأخوته.

الحد القبلي: ممر مشترك مع ورثة المرحوم فؤاد الملاح. الحد الشرقى: ممر مشترك مع ورثة المرحوم / عبدالمحسن نافع

الحد الغربى: شارع بورسعيد

ورغبة من الأطراف جميعهم في قسمة العقار سالف البيان المخلف عن مورثهم والدهم المرحوم/ منتصر محمد عبدالواحد نافع ، وكذا ما آل من حصة ميراثية إلى والدتهم/ مجده كامل محمود الشيخ - وانهاء حالة الشيوع فيما بينهم بحيث صبح نصيب كل منهم مفرزاً بعد القسمة فقد اتفقا على الأتي :

يعتبر هذا التمهيد جـزء لا يتجزأ من هـذا العقد وهو مكمل ومتـمم له

أبدى الأطراف الأربعة المتقاسمون رغبتهم فى إنهاء حالة الشيوع القائمة بينهم لهذا العقار المبين بالبند التمهيدي بحيث يصبح نصيب كل منهم - مفرزا بعد القسمة ويكون لكل منهم مباشرة كافة الحقوق القانونية والفعلية فى نصيبه والتصرف فيه تصرف المالك فيما يملك واتفقوا على ما يلى:-

<u>أولا: - يختص الأطراف جميعهم على المشاع بالمحلين المتواجدين بالدور الأرضى</u>

النابياً :- يختص الطرف الأول / أحمد منتصر محمد نافع بالدور الثاني على يمين على ، وكذا بالشقة الكائنة بالدور الأول علوى على يمين السلم ، كما اختص بالدور الخامس علوى حيث أنه قام ببناءه من ماله الخاص وباتفاق الأطراف جميعهم ، كما يختص بنصف الدور السادس علوي.

ثالثاً :- يختص الطرف الثاني أيمن منتصر محمد نافع بالدور الثالث علوى ، وكذالك يختص بنصف الشقة الكائنة بالدور الأرضى خلف المحلين وكذالك نصف الشقة الكائنة بالدور الأول علوى على يسار السلم وذلك مناصفة علي المشاع مع الطرف الثالث (امير منتصر محمد نافع).

رابعاً: يختص الطرف الثالث / أمير منتصر محمد نافع بالدور الرابع علوى ، وكذالك يختص بنصف الشقة الكائنة بالدور الأرضى خلف المحلين وكذالك نصف الشقة الكائنة بالدور الأول علوى على يسار السلم وذلك مناصفة علي المشاع مع الطرف الثالث (أيمن منتصر محمد نافع).

خامساً: تقر الطرف الرابعة / منى منتصر محمد نافع بأنها استلمت ارض زراعية في ارض شمشيرة المخلفة عن المورثين مقابل حصتها في العقار محل العقد وبتخارجها من قسمة هذا العقار الذي أصبح مملوكاً للأطراف الثلاثة: الأول والثاني والثالث دون أن يكون لها أية حصة في هذا العقار بما في ذلك المحلين بالدور الأرضى.

سيدساً: يقر الأطراف الأربعة بان الدور الخامس علوى ونصف الدور السادس علوي قام الطرف الأول / أحمد منتصر محمد نافع ببناءه من ماله الخاص وأنه مملوكاً له ملكية خاصة، ويختص باقي الأطراف الثلاثة: الأول والثاني والثالث بنصف السطح (الدور السادس علوي) ، ويقر جميع الأطراف أنهم سوف يتحصلون على فارق المباني خلال قسمة الأرض الزراعية المملوكة للمورثين بناء على اتفاقهم ورضاهم جميعاً بذلك.

البند التالث الأطراف الأربعة بأنهم قد قبلوا هذه القسمة وأصبح نصيب كل منهم محدداً وفقا لما سلف وهي تمثل نصيبهم الشرعي في العقار المبين بالبند التمهيدي المخلف عن مورثهم المرحوم / منتصر محمد عبدالواحد نافع ، وكذا والدتهم المرحومة / مجده كامل محمود الشيخ ، وكذا تخارج الطرف الرابعة من قسمة العقار واستحقاقها مقابل نصيبها فيه فى الأرض الزراعية المخلفة عن المورث.

البند الرابع: النفر الله الرابع المنهم الآخر في الأطراف جميعهم على عدم تعرض أي منهم للآخر في نصيبه بعد عقد القسمة هذا وأصبح نصيب كل منهم مفرزا ولكل منهم حق استعماله والإنتفاع به وله عليه مباشرة كافة الحقوق المقررة للمالك فيما يملك

البند الخامس ألت ملكية المنزل محل القسمة للأطراف المتقاسمون عن طريق الميراث الشرعى من والدهم المرحوم / منتصر محمد عبدالواحد نافع ، وكذا والدتهم المرحومة / مجده كامل محمود الشيخ - والذى تبعه وضع اليد الهادىء الطول المدة المكسبة للملكية

البند السادس الأطراف جميعاً بأنه تم تقييم قيمة الارض المقام عليها المراف المقام عليها الدور الخامس علوي ونصف الدور السادس المملوكة للطرف الأول / أحمد منتصر نافع بقيمة 950000 جنيه ـ تسعمائة

وخمسون ألف جنيه وان نصيب الطرف الثاني / ايمن منتصر نافع منها 270000 جنيه - مأتين وسبعون الف جنيه وكذلك نصيب الطرف الثالث / أمير منتصر نافع 270000 - مأتين وسبعون الف جنيه وان نصيب الطرف الرابع / مني منتصر نافع 135000 - مئة وخمسة وثلاثون الف جنية وانه سوف يتم توزيع نصيب الطرف الثاني والثالث والربع من خلال الأرض الزراعية الكامنة في ارض شمشيرة المخلفة عن المورث.

يقر الأطراف جميعاً بأنه تم تقييم تكلفة عمل الأسانسير الخاص بالعقار بمبلغ 300000 جنيه ثلاثمائة ألف جنيه يلتزم الطرف الأول / أحمد منتصر نافع بمبلغ 150000 جنيه – مائة وخمسون ألف جنيه ، ويلتزم الطرفان الثاني / أيمن منتصر نافع بمبلغ 60000 جنيه. ويلتزم الطرف الثالث / أمير منتصر نافع بمبلغ 90000 جنيه – تسعون ألف جنيه من ثمن الاسانسير.

يقر الأطراف جميعهم بأنه تم تقييم الأرض الزراعية الكامنة في ارض شمشيرة المخلفة عن المورث بواقع مبلغ 170000 جنيه – مائة وسبعون ألف جنيه – للقيراط الواحد ، وأن الطرف الرابعة (منى) سوف تتقاضي مقابل نصيبها في العقار سالف البيان بما يعادل 19 سهم في الأرض الزراعية ، كما أن الأطراف جميعهم سوف يتحصلون عن الفارق في

قسمة العقار وفقاً لما سلف بيانه من خلال الأرض الزراعية وأنهم ارتضوا القسمة على هذا الاتفاق

يقر الأطراف جميعهم بان نصيب الطرف الثاني والطرف الثالث في الارض المقام عليها الدور الخامس علوي ونصف الدور السادس بعد خصم التزامهم في دفع ثمن الاسانسير كتالي: الطرف الثاني / أيمن منتصر نافع يكون نصيبه 210000 جنيه — مئتين وعشرة الف جنيه وذلك بعد خصم التزامه في دفع ثمن الاسانسير وأن نصيب الطرف الثالث / أمير منتصر دفع ثمن الاسانسير وأن نصيب الطرف الثالث / أمير منتصر نافع 180000 جنيه — مئة وثمانون الف جنيه وذلك بعد خصم التزامه في دفع ثمن الاسانسير وانه سوف يتم تعويض الطرف الثاني بارض شمشيرة بقيمة نصيبه ما يعادل قيراط واحد و 5.5 سهم وانه سوف يتم تعويض بارض شمشيرة بقيمة نصيبه ما يعادل واحد و 5.5 سهم

التزم كافة الأطراف المتقاسمون بكافة بنود هذا الاتفاق وبعدم اخسلال أي منهم بأى بند من بنوده ، وبعدم تعرض أي منهما للأخر في نصيبه بعد القسمة ، و يلترم الطرف المخل بأن يودى للأخرين مبلغ خمسمائة ألف جنيه شرط جزائى — تعويض اتفاقي بين الأطراف ، ويقروا بأن هذه القسمة تعتبر نهائيه و باتة و لا رجعة فيها مع سريان كافة بنود هذا العقد ونفاذه

البند الحادي عشر

تحرر هذا العقد من عدد أربعة نسخ بيد كل طرف نسخه للعمل بها عند اللزوم

الطرف

الطرف الأول

الثاني

الطرف الرابعة

الطرف الثالث

الشهود